



International Monetary Fund
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/545
للنشر الفوري
7 ديسمبر 2015

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع الكويت

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 25 نوفمبر 2015 مشاورات المادة الرابعة¹ مع الكويت.

وقد كان لانخفاض أسعار النفط تأثير سلبي على أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية في الكويت، كما تسبب في إبطاء النمو خلال الفترة 2014-2015. ونظرا للاحتياطات المالية المرتفعة وحيز الاقتراض الكبير، تستطيع الحكومة اتباع منهج متدرج في تصحيح أوضاع المالية العامة لمواجهة انخفاض أسعار النفط، ومواصلة دعم النمو من خلال الإنفاق الكبير على الاستثمارات. ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي في 2015 و 2016، ثم يرتفع إلى 4% على المدى المتوسط بدعم من الاستثمار الحكومي في البنية التحتية واستثمارات القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط التضخم إلى 3.4% في عام 2015 وبظل مستقرا بوجه عام على المدى المتوسط نظرا للتضخم العالمي المحدود.

ومن المتوقع أن يزداد تراجع مركز المالية العامة والحسابات الخارجية في عامي 2015 و 2016 قبل أن يشهد بعض التحسن على المدى المتوسط مع التعافي الجزئي لأسعار النفط والإنتاج النفطي. وقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى جعل تنويع الاقتصاد مطلباً أكثر إلحاحاً، كما أصبح خلق فرص العمل عالية الإنتاجية من الأمور ذات الأولوية لخفض اعتماد الكويت على كل من إيرادات النفط والعمالة الوافدة. وتركز الحكومة على إجراء إصلاحات لاحتواء الإنفاق الجاري، وإعطاء أولوية للإنفاق الرأسمالي، ومواصلة تطبيق سياسات تهدف إلى زيادة دور استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص العمل للمواطنين.

تقييم المجلس التنفيذي²

اتفق المديرين التنفيذيون على الخط العام لتقييم خبراء الصندوق، وقالوا إن الهوامش الوقائية الكبيرة في المالية العامة والحسابات الخارجية مكنت الكويت من تخفيف أثر انخفاض الأسعار على الاقتصاد الكلي وستسمح بسهولة تعديل الأوضاع

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

² في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

لمواجهة هذا الانخفاض في الفترة القادمة. وبالتالي، شجع المديرين السلطات على الاستفادة من الحيز الذي تتيحه السياسات حالياً لمواصلة إجراء إصلاحات تدريجية من شأنها حماية استمرارية أوضاع المالية العامة، ودعم تنويع الصادرات، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.

وشدد المديرين على الحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة تعبئة الموارد غير النفطية، وكبح الإنفاق، وإجراء مزيد من الإصلاحات في الدعم وأجور القطاع العام. وعلى وجه الخصوص، أيدوا خطط السلطات لاستحداث ضريبة القيمة المضافة وضريبة أرباح الأعمال. كذلك أوصى المديرين بالجمع بين مصادر التمويل المحلية والخارجية للحفاظ على الإنفاق الرأسمالي وشبكة الأمان الاجتماعي.

واتفق المديرين على ملاءمة نظام ربط سعر الدينار المطبق في الكويت وما حققه من استقرار نقدي. وبينما رحبوا سلامة النظام المصرفي على وجه العموم، شجعوا البنك المركزي على توخي اليقظة المستمرة وتطوير إطار سياساته الاحترازية الكلية لتعزيز استقرار القطاع المالي. كذلك ينبغي أن يظل الإشراف الدقيق على المؤسسات غير المصرفية بنداً على جدول أعمال السياسات.

وشدد المديرين على الأهمية الملحة التي تمثلها زيادة دعم توظيف المواطنين الكويتيين في القطاع الخاص بغية تخفيض الضغوط على الموازنة وإحداث تحول في نموذج التنمية الكويتي. وبالتالي، أوصوا بتعميق الإصلاحات في سوق العمل وبذل جهود إضافية لتحديث التعليم والتدريب. وشجع المديرين السلطات أيضاً على تنفيذ مزيد من الإصلاحات الرامية إلى تنويع الاقتصاد عن طريق تحسين مناخ الأعمال وزيادة الخصخصة وتعزيز الحوكمة.

ورحب المديرين بتقدم الكويت في تقوية نظمها القائمة لمواجهة ممارسات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أثنوا على الجهود المبذولة لتحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية الأساسية وزيادة توافرها.

الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2011-2016

(الحصة: 1 381.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)
(السكان: 4 مليون، ديسمبر 2014)
(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: 43 119 دولار؛ تقدير عام 2014)
(معدل الفقر: لا ينطبق)
أهم الصادرات: النفط

توقعات		أولية				
2016	2015	2014	2013	2012	2011	
قطاع النفط والغاز						
51.0	51.8	97.6	108.6	112.9	96.7	مجموع صادرات النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)
51.5	52.7	98.0	105.5	107.1	103.3	متوسط أسعار تصدير النفط (دولار أمريكي/برميل)
2.89	2.83	2.87	2.93	2.98	2.66	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
الحسابات القومية والأسعار						
37.8	36.4	49.0	49.9	48.7	42.5	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بأسعار السوق، بمليارات الدينارات الكويتية)
125.2	121.7	172.4	175.8	174.1	154.0	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بأسعار السوق، بمليارات الدولارات الأمريكية)
2.4	0.3	0.0	1.0	7.7	10.6	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)
2.0	1.4-	1.9-	0.8-	10.3	15.6	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي النفطي
3.0	3.0	3.2	4.2	3.4	3.4	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي
3.4	3.4	2.9	2.7	3.2	4.9	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
		5.0	4.7	4.7	4.7	معدل البطالة (للمواطنين الكويتيين)
(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)						
الاستثمار والادخار						
22.5	21.8	15.5	14.2	12.8	13.5	الاستثمار
8.0	7.6	4.6	3.9	3.6	4.7	العام
14.6	14.3	10.9	10.4	9.3	8.9	الخاص ¹
31.6	32.2	46.8	56.6	58.7	57.1	إجمالي المدخرات القومية
28.2	30.5	51.0	55.1	56.9	57.1	العامة
3.4	1.7	4.3-	1.5	1.7	0.0	الخاصة ¹
(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)						
عمليات الموازنة ²						
53.0	53.9	63.5	72.2	71.7	74.2	الإيرادات
37.5	38.1	49.0	59.0	61.2	64.8	النفطية
15.4	15.8	14.4	13.2	10.6	9.4	غير النفطية، بما فيها:
12.6	12.8	9.8	8.8	7.1	6.1	دخل الاستثمار
50.9	51.2	46.1	37.5	40.1	38.2	النفقات
43.0	43.3	40.9	33.4	36.4	33.6	المصروفات ³
7.9	7.9	5.1	4.1	3.6	4.5	رأس المال
2.1	2.8	17.4	34.8	31.7	36.1	الرصيد
12.8-	12.5-	4.4-	11.7	10.1	24.7	الرصيد (بعد التحويل إلى صندوق الأجيال القادمة وباستثناء دخل الاستثمار)
0.7	0.5-	0.3-	0.8-	1.9-	0.2-	التمويل المحلي
12.1	12.9	4.7	11.0-	8.3-	24.5-	التمويل الخارجي (التغير في الاحتياطيات الوقائية)
87.0-	89.0-	97.0-	87.9-	105.5-	97.3-	الرصيد غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) ⁴
4.2	4.4	3.2	3.1	3.6	4.6	مجموع الدين الإجمالي (نهاية السنة التقويمية) ⁵

الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2011-2016 (تقديرات)

(الحصة: 1 381.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: 4 مليون، ديسمبر 2014)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: 43 119 دولار؛ تقدير عام 2014)

(معدل الفقر: لا ينطبق)

أهم الصادرات: النفط

توقعات		أولية			
2016	2015	2014	2013	2012	2011
(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
النقود والائتمان					
3.8	4.6	4.0	11.1	20.6	22.0
صافي الأصول الأجنبية ⁶					
4.6	4.7	5.2	7.2	3.1	2.3
المطالبات على القطاع غير الحكومي					
...	...	0.8	0.8	1.0	1.1
أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر بالدينار الكويتي (متوسط السنة؛ %)					
...	...	13.4-	27.2	2.1	16.4-
المؤشر غير المرجح لسوق الأوراق المالية (التغير السنوي %) ⁷					
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
القطاع الخارجي					
58.3	58.7	104.8	115.8	119.7	102.8
صادرات السلع					
7.3	6.9	7.3	7.2	6.7	6.1
منها: الصادرات غير النفطية					
5.8	5.0-	1.3	6.6	9.5	15.3
التغير السنوي %					
26.1-	25.7-	27.4-	25.6-	24.2-	22.6-
واردات السلع					
11.2	12.5	53.8	69.5	78.7	65.7
الحساب الجاري					
8.9	10.2	31.2	39.5	45.2	42.7
% من إجمالي الناتج المحلي					
33.3	33.0	32.3	32.2	29.0	26.0
الأصول الاحتياطية الدولية ⁸					
8.1	8.2	7.6	8.3	7.7	7.5
بشهور وصادرات السلع والخدمات					
بنود للتذكير:					
...	...	3.52	3.53	3.57	3.62
سعر الصرف (دولار أمريكي لكل دينار كويتي، متوسط الفترة)					
...	...	1.5	1.0	1.6	0.5
سعر الصرف الفعلي الاسمي (متوسط الفترة)					
...	...	2.0	0.8	3.2	1.7
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (متوسط الفترة)					
...	...	AA	AA	AA	AA
التصنيف السيادي (ستاندرد أند بور)					

المصادر: البيانات المقدمة من السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ يشمل البيانات الحكومية أيضا.

² استنادا إلى دورة السنة المالية التي تبدأ في 1 إبريل وتنتهي في 31 مارس.

³ في 2007/2006 تم تحويل مبلغ 2 مليار دينار كويتي لتغطية جزء من العجز الاكثوري في صندوق التقاعد العام.

³ وفي 2009/2008 تم تحويل مبلغ 5.5 مليار دينار، وتتضمن الموازنة تحويل 1.1 مليار دينار سنويا من 2010/2011 إلى 2014/2015.

⁴ لا يشمل دخل الاستثمار وإعادة رسملة المعاشات التقاعدية.

⁵ لا يشمل دين صندوق الثروة الكويتي المتعلق بعمليات إدارة الأصول.

⁶ لا يشمل حقوق السحب الخاصة وصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

⁷ بالنسبة لعام 2012، التغير في سوق الأوراق المالية حسب الوضع في 9 مايو 2012.

⁸ لا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.